

الخليج

اقتصاد, أسواق الإمارات

28 يوليو 2022 19:30 مساء

بحث سبل تعزيز التعاون البحري بين الإمارات ومصر





«القاهرة: الخليج»

عقدت وزارة الطاقة والبنية التحتية، لقاءً ثنائياً مع وزارة النقل البحري بجمهورية مصر العربية على هامش مشاركتها باجتماع الجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الذي حضره نحو عشرين دولة عربية

وناقش الجانبان مشاريع وخطط تنموية مقترحة تعود بالنفع على الاقتصاد البحري وتعزز من فرص الاستثمار في

مجالات حيوية عدة أهمها تعزيز سبل تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية من خلال البحث العلمي وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وأبرز الخطط المقترحة لتعزيز مكانة الدولتين عالمياً وترسيخ تنافسيتهما في القطاع البحري.

وقال المهندس حسن محمد جمعة المنصوري، وكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية لشؤون البنية التحتية والنقل: «تعتمد استراتيجية الاقتصاد الأزرق في الإمارات على عدة ركائز من بينها الابتكار والإبداع والبحث العلمي والتطوير، ووجود نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية، التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة العلمية والتقنية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وكذلك التدريب والتعليم العملي، وهو من الاحتياجات الرئيسية لرفع الإنتاجية والتنافسية للتنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة. وقد حرصت وزارة الطاقة والبنية التحتية من خلال هذا اللقاء الثنائي على عرض تجربة دولة الإمارات، لاسيما في الابتكار وتبني الحلول الرقمية في قطاع الشحن والنقل البحري والخدمات اللوجستية والاستثمار في أحدث الحلول الرقمية».

وأشار إلى عمق العلاقات بين البلدين، وقيادتهما السياسية، موضحاً أن دولة الإمارات تتطلع إلى تعزيز سبل التعاون الثنائي في كل المجالات الحيوية خاصة القطاع البحري؛ على نحو يسهم في تشجيع الاستثمارات المشتركة، وتنمية الاستثمارات القائمة، مشيداً بالتطور الهائل الذي تشهده جمهورية مصر العربية في كافة المجالات الاقتصادية.

شراكة شاملة

وسلّطت المهندسة حصة آل مالك، مستشار وزير الطاقة والبنية التحتية لشؤون النقل البحري، الضوء على أهم التطورات في القطاع البحري بدولة الإمارات والإمكانات المتطورة للقطاع البحري الإماراتي، وأكدت حرص دولة الإمارات على التعاون مع أهم المراكز البحرية الإقليمية. وقالت: «تولي القيادة الرشيدة لدولة الإمارات أهمية كبرى للقطاع البحري وتحرص على تعزيز إسهام الاقتصاد الأزرق في التنمية الشاملة والمستدامة. وتقوم الدولة بدور فاعل في التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة والموارد المائية باعتبارها أهم مرتكزات تطوير الاقتصاد الأزرق، وتدعو إلى ضرورة التنسيق بين دول العالم فيما يتعلق بحماية البحار والأنهار والمحيطات من العوامل المسببة للتلوث البحري. لذا، نحرص في وزارة الطاقة والبنية التحتية على مشاركة خبراتنا وأفضل الممارسات التي نعتمدها مع المراكز البحرية الإقليمية والعالمية، ونفخر بتلك النقاشات البناءة مع جمهورية مصر العربية الشقيقة التي تعد من الدول الرائدة في القطاع البحري لتعزيز شراكتنا الاستراتيجية وتحقيق نقلة نوعية في العمليات البحرية والشحن البحري في المنطقة».

آلاف كيلومتر 3

وبحث الجانبان أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع البحري والتي يمكن أن تشكل انطلاقة قوية للتعاون المشترك؛ حيث تم التأكيد على وجود فرص استثمارية في مجال النقل البحري في كافة الموانئ المصرية، ومنها موانئ السخنة والإسكندرية وشرم الشيخ.

وأكد اللواء بحري رضا أحمد إسماعيل، وكيل أول وزارة النقل، رئيس قطاع النقل البحري بوزارة النقل المصرية أن جمهورية مصر العربية تمتلك 3 آلاف كيلومتر على البحرين الأحمر والمتوسط، وتحتوي ثروة سمكية هائلة، وكنوزاً من المواد البترولية والغاز، إضافة إلى مدن ساحلية وشاطئية، وتضخ الحكومة المصرية استثمارات كبرى لتطوير الاقتصاد الأزرق وتعزيز إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشاد بالتطور الذي شهده القطاع البحري الإماراتي، مشيراً إلى أن دولة الإمارات أصبحت مركزاً بحرياً رائداً، وأن

التكامل بين القطاعين البحريين في مصر والإمارات من شأنه أن يعزز من تنافسية المنطقة على المستوى العالمي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.